







349.297:D58hA

الدمياطي، شمس الدين أحمد بن محمد .

حاشية ... على شرح الورقات للمحلي

July 12-2 . p1

349.297

D58hA





١٩٩

حاشية

العالم العلامة والخبر الفهامة وحيد عصره

وفريد دهره الشيخ

أحمد بن محمد الدمياطي

علي

شرح الورقات

في أصول الفقه للامام جلال الدين المحلى

رحمهما الله آمين

وبهامشها الشرح المذكور

طبع بمطبعة

مُصْطَفَى البَابِي الحَبِيبِي وَأَوْلَادِهِ بِبَصْرَ

59790

وبشرطه محمد امين عمران

محرم - ١٣٤٢ هـ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أما بعد (فهذه ورقات)  
قليلة

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأوصال \* وظهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز  
المعجز للفحول \* وآتاه جوامع السكام فهي سنته الغراء \* وبين أحكام الشرع وباقامتها السعادة دنيا  
وأخرى \* وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الأعمال \* وأداء الفرض  
والمندوب وتعاطى في معيشته الحلال \* واجتنب فاسد الأمور ومكروهاتها وامتنع من الحرام \*  
فاستباح الجنة فيا سعادة من حباه مولاه بالا كرام \* وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخات على  
التفقه في الدين \* المؤيد بالدلائل القطعية وواضحات البراهين \* صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين  
من الأدناس \* وأصحابه المجمعين على الحق فكان اجاعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والقياس \*  
(و بعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد  
ابن محمد الديمياطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة تعمد الله بالرحمة والرضوان على شرح  
ورقات أبي المعالي امام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلى أنزل الله عليهما سبحانه رحمة وأسكنهما  
بجوارحة جنته جردتها بأمره من خطه بهامش نسخته حين قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة  
بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة ، وأسأل الله أن ينفع بها كما نفع  
بأصلها وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم انه جواد رءوف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)  
أى بكل اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكمال الانعام أو بارادة ذلك ابتدئ أو أولف ملتبسا  
متبركا أو مستعينا ، واقتصر على البسملة لحصول الحمد بها فانها تتضمن نسبة الجليل اليه تعالى على الوجه  
المخصوص ، واقتصر بها لانها من أبلغ الثناء وجد الفضلاء ولهذا اكتفى بها الامام البحارى في أول  
صحيحه ، وترك الصلاة اختصارا ويحتمل أنه أتى بها لفظا \* والحاصل أن الذى يجمع البسملة والحمدلة  
والتشهد ذكر الله تعالى وقد حصل بالبسملة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف فلاشارة  
الى ما فى الذهن أى مفصل هذا المجلد وورقات وان كانت بعد التأليف فلما أن تكون الى ما فى الذهن  
أو الى ما فى الخارج أى النقوش (قوله ورقات) صنفها الامام العالم العلامة أبو المعالي عبد الملك بن  
يوسف بن محمد الجويني العراقي الشافعي ، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة جاور بمكة والمدينة أربع  
سنين يفتى ويجمع طرق الشافعي ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها  
وجلس للوعظ والمناظرة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فعمره نحو تسع وخمسين سنة ، وأغلقت  
الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة ، ونسب للحرمين لمجاورة بهما كذا فى  
السنن انى على عبد السلام ، وفي حاشية شيخنا على كفاية العوام ولقب بذلك أى امام الحرمين لانحصار افتاء  
الحرم المكي والمدني فيه ثم ان قوله ورقات فيه مجاز علاقته المجاورة وهو على تقدير مضاف أى ذات  
ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتي الانام وبيعة  
العلماء الاعلام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي ، ولد سنة احدى وتسعين وسبعائة ، ومات أول يوم  
من سنة أربع وستين وثمانمائة فعمره نحو أربع وسبعين سنة ، وانما صرح بقوله قليلة مع فهمه من



الفقه (مؤلف من جزءين مفردين) من الافراد المقابل للتركيب لا الجمع والمؤلف يعرف بمعرفة ما ألف منه (فالاصل) الذى هو مفرد الجزء الأول (ماينى عليه غيره) كاصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الأرض (والفرع) الذى هو مقابل الاصل (ماينى على غيره) كفروع الشجرة لاصلها وفروع الفقه لأصوله (والفقه) الذى هو الجزء الثانى له معنى لغوى وهو الفهم ومعنى شرعى وهو (معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد) كاعلم بان النية فى الوضوء واجبة وأن الوتر مندوب وأن النية من الليل شرط فى صوم رمضان وأن الزكاة واجبة فى مال الصبي غير واجبة فى الخلى المباح وأن القتل بمقتل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كاعلم بان الصلوات الخمس واجبة وأن الزنا محرم ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى فقهها فالمعرفة هنا العلم بمعنى الظن (والاحكام) المرادة فيما

جمع القلة تنشيطا للمبتدى ولثلاثيهم خروجه عنه إذ قد يستعمل للكثرة (قوله) تشمل على معرفة صفة أو خبر ثان أو استئناف أى تحتوى أو تستلزم (قوله فصول) أى أنواع من المسائل وسمى كل نوع فصلا لا انفصاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أى كاتبة تلك الفصول من جملة أصول الفقه أى بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الادلة السمعية من الكتاب والسنة والاجماع من حيث اثبات الاحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله ينفع بها المبتدى وغيره) انتفاع المبتدى بها يكون بالتعلم وانتفاع غيره بالتذكير لما عنده أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة المشتتة فى ذهنه بعبارة مختصرة قريبة الى الذهن (قوله أى لفظ أصول الفقه) بين به أن المشار اليه لفظ أصول الفقه بقرينة الاخبار عنه بمؤلف والتأليف كالتركيب من خواص الالفاظ وحينئذ فيه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم عاد عليه اسم الاشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أى بحسب الاصل والافعال المشار اليه مفرد لانه لقب على الفن المخصوص (قوله من جزءين الخ) فيه نظر لانه جزء آخر وهو الصورة أعنى اضافة الأول والثانى حينئذ أصول الفقه أدلة من حيث هى أدلة ، ويجب بانه تركه إما لعسر فهمه على المبتدى أو للاستغناء عن بيانه (قوله من الافراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزءين بالافراد غير صحيح بالنسبة للجزء الاول بانه جمع لا مفرد \* وحاصل الدفع أن الافراد الموصوفين من الافراد المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لامن الافراد المقابل للجمع أى والثنية واقتصر على الجمع لانه محل التوهم ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والشبيه به (قوله يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيه جريان الصلة على غير الموصول ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله ماينى عليه غيره) أى شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ماينى على غيره (قوله وفروع الفقه) من اضافة البيان أو الاعم الى الاخص (قوله لاصوله) هى الادلة الاجمالية أو الادلة مطلقة (قوله وهو الفهم) أى لمادق وغيره ، وقيل اسم لمادق فلا يقال فقهاء ان السماء فوقنا يقال فقه كفههم وزنا ومعنى وفقه كفتح اذا سبق غيره فى الفقه وفقه ككرم اذا صار الفقه له سجية (قوله وهو معرفة الاحكام الشرعية) أى التهيؤ لمعرفة بان يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم أراد وان لم يكن حاصل بالفعل كالامام مالك حين سئل (قوله انى طريقها) أى طريق ثبوتها وظهورها صفة لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع فى بلوغ الغرض (قوله كالعالم) أى كتهيؤ العلم (قوله فى مال الصبي) أى أو صبية بل لفظ الصبي يشمل الصبية كما نقله الاسنوى عن اللغة (قوله فى الخلى المباح) أى كحلى امرأة لا سرف فيه بخلاف الحرام كحلى رجل لاستعماله والمكروه كضبة اناء كبيرة حاجة أو صغيرة لزينة (قوله بمعنى الظن) هو التصديق الراجح والاضافة حقيقية ولا اشكال فى استعمالها فى التعريف بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية لمن ذكر واما لانها مجاز مشهور لهم أو عليه قرينة واضحة وهى التقييد بحصولها عن الاجتهاد لانه انما يفيد الظن وانما قال فالمعرفة العلم بمعنى الظن ولم يقل فالمعرفة بمعنى الظن لانه لم يشتهر اطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام المرادة فيما ذكر سبعة) أى فى التعريف المتقدم وأظهر فى محل الاضمار ايضا للمبتدى (قوله سبعة) فيه أن الفقه منه الا أن يؤول كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جملة الاحكام المرادة وانما أسقط من الاحكام التكميلية خلاف الأولى جريا على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه ، وأما المتأخرون المثبتون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جائز ان ثبت نهى مقصود فهو المكروه وان ثبت نهى غير مقصود أى مستفاد من الامر

ذكر (سبعة الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه والصحيح والفاقد) فالفقه العلم بالواجب والمندوب الى آخر السبعة أى بان هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا الى آخر السبعة



بضده فهو خلاف الاولى (قوله فالواجب ما يثاب الخ) أى قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً عينيّاً أو كفايياً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هى حقيقة تقييد لا حقيقة تعليل كقولك النار من حيث انها حارة تسخن أى لا باعتبار وصفه بالصحة أو البطلان ومنه يعلم أن هذه الأقسام متداخلة لا متباعدة كصلاة الفرض في محل مغضوب أو في الحمام مثلاً ولا منافاة بين الإثابة والمعاقبة لانهما باعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال ان ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز جعل اضافته على الجنس أو العهد الذهني (قوله والندوب) أى المندوب اليه أى المدعو اليه ففيه الحذف والايصال وأورد على التعريف الاذان فانه اذا أطبق أهل البلد على تركه قوتوا وعوقبوا في الدار الآخرة ، وأجيب بأنه من حيث التهاون بالدين لاسيما شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً (قوله أى ما لا يتعلق الخ) انما قال ذلك لرد ما قيل ان كلاماً من الإثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز إذله تعالى أن يفعل ما يشاء حتى اثابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الإثابة والمعاقبة أفاده سم (قوله والمحظور) ويسمى حراماً ومعصية وذنباً ومن جوراً عنه ومتوعداً عليه أى من الشارع ويسمى حجراً أيضاً في الصحاح الحظر الحجر وهو خلاف الإباحة والمحظور المحرم (قوله امثالاً) بأن كف نفسه عنه لاداعي نهي الشرع وانما قيده احترازاً عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حيائه منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا ان تركه بلا قصد شئ (قوله ويعاقب على فعله) أى يقع العقاب في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال في الجوهرة :

فان يثبنا فبمحض الفضل \* وان يعذب فبمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لانه يجب بمثل ما تقدم من أن الإضافة للجنس أو العهد الذهني (قوله ويترتب العقاب) أى استحقاقه على فعله بأن ينتهض فعله سبباً للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الافتاء أو التدريس مع انه ليس مبتلياً بواحد منها (قوله والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه بنهي مخصوص وما كان بنهي غير مخصوص كالنهي عن ترك الندوبات المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الاصولي وان خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالاول وسموا الثاني خلاف الاولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ) هو بالمعجزة من نفوذ السهم وهو بالغ المقصود من الرى أى بان يوصف بالنفوذ يصح اصطلاحاً أن يقال انه نافذ (قوله ويعتبه) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً أن يقال انه معتبه فاذا قيل هذا البيع صحيح أى نافذ ومعتبه ويترتب عليه حل الانتفاع بالمبيع وهذا النكاح صحيح أى يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقداً كان الخ) والعبرة في العبادة بظن المكاف فلوصلى على اعتقاده أنه متطهر فبان محدثاً بالصلاة صحيحة وان لزم القضاء ، والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظاناً بحياته فبان ميتاً صح البيع (قوله والباطل) هو افة التهاوب وهو الفاسد سواء الا في صور منها الحج فانه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه اتمامه (قوله اصطلاحاً) أى بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضيته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضاً لغة (قوله وليس كل علم فقهاً) أى بالنسبة حيث أن العموم والخصوص المطلق كما بين الانسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقيه عالم وليس كل عالم فقيهاً اذ القاعدة أنه كلما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة المعلوم) فيه دور لان المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعلوم لانه أخذ في تعريفه

وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يزيد ويترتب العقاب على تركه كما عبر به غيره فلا ينافي العفو (والمندوب) من حيث وصفه بالندب (ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح) من حيث وصفه بالإباحة (مالاً) يثاب على فعله وتركه (ولا يعاقب على تركه) وفعله أى ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب (والمحظور) من حيث وصفه بالحظر أى الحرمة (ما يثاب على تركه) امثالاً (ويعاقب على فعله والمكروه) من حيث وصفه بالسكراته (ما يثاب على تركه) امثالاً (ولا يعاقب على فعله والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ ويعتبه) بأن استجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة (والباطل) من حيث وصفه بالبطلان (مالاً) يتعلق به النفوذ ولا يعتبه (بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة والعقد يتصف بالنفوذ والاعتداد فقط اصطلاحاً (والفقه) بالمعنى الشرعى (أخص من العلم) لصدق العلم بالنحو وغيره فكل من علم وليس كل علم فقهاً (والعلم معرفة المعلوم) أى ادراك ما من شأنه أن يعلم



(على ماهو به في الواقع)

كادراك الانسان بأنه حيوان  
ناطق ( والجهل تصور  
الشيء ) أي ادركه (على  
اللاف هم في الواقع)  
كادراك العارضة أن العا  
وهو ماسوى الله تعالى قد

و بعضهم وصف هذا الجهل  
بالمركب وجعل البسيط عدم  
العلم بالشيء كعدم علمنا بما  
تحت الأرضين وبما في  
بطون البحار وعلى  
ما ذكره المصنف لا يسمى  
هذا جهلا (والعلم الضروري

ملا يقع عن نظر  
واستدلال) كالعالم الواقع  
باحدى الحواس الخمس  
الظاهرة وهي السمع  
والبصر واللمس والشم  
والذوق فانه يحصل بمجرد  
الاحساس بها من غير نظر  
واستدلال (وأما العلم  
المكتسب فهو الموقوف  
على النظر والاستدلال)  
كالعلم بأن العالم حادث فانه  
موقوف على النظر في العالم  
وما نشاهده فيه من التغير  
فيفتقل من تغيره الى حدوثه  
(والنظر هو الفكر في حال  
المنظور فيه) ليؤدى الى  
المطالب (والاستدلال  
طلب الدليل) ليؤدى الى  
المطالب فؤدى النظر  
والاستدلال واحدا وجمع  
المصنف بينهما في الاثبات  
والنفي تأكيد (والدليل هو

وأشار الشاح الى جوابه بقوله أي ادراك مامن شأنه أن يعلم \* وحاصله أن الابراد المذكور مبنى  
على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله  
على ماهو به) أي على الوجه الذي هو أي مامن شأنه أن يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع  
والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أي  
وكادراك العرس أنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالارادة (قوله والجهل  
تصور الشيء) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا  
وانما هو حصول شيء في الفهم (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف يخالف للحال  
والوصف الذي هو أي ذلك الشيء ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون  
صفاته وتفصيله عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة (قوله وبعضهم) أي الاصوليين أو العلماء (قوله  
بالمركب) انما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل

جهلت وما تدري بأنك جاهل \* ومن لي بأن تدري بأنك لا تدري

ومنه قوله قال جبار الحكيم يوما \* لو أنصف الدهر كنت أركب

لأنتى جاهل بسيط \* وصاحي جاهل مركب

(قوله عدم العلم بالشيء) قضيته اتصاف الجاد والبهيمة بالجهل وليس كذلك فمن مميزات بعضهم عما من  
شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أي العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور  
الشيء لا تنفاه تصور مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله  
التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء  
أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حدس أو تجرئة فالأول كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس  
والثاني كالعلم بأن السقمونيا مسهلة أو توقف على وجدان كالعلم بأن فيك جوعا أو عطشا أو تواتر كالعلم  
بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شيء آخر كالاصغاء وتقليب الخدقة (قوله باحدى  
الحواس) أي بسبب احدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المدرك للسكيات والجزئيات  
هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم  
المكتسب الخ) دفع بزيادة أماتهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بأن  
العالم) هو ماسوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا وجوده  
بعدمه (قوله من التغير) كزوال الحركة بطرؤ السكون والظلمة بطرؤ الضوء وعكس ذلك (قوله هو  
الفكر الخ) الفكر حركة النفس في المعقولات وأما حركتها في المحسوسات فتخييل (قوله ليؤدى) أي  
لاجل أن يؤدى ذلك الفكر (قوله الى المطالب) أي من علم أو ظن (قوله وجمع المصنف بينهما في الاثبات  
الخ) وقدم ذكر الاثبات على النفي لان الاثبات أشرف وعكس المصنف لان المنفى من توابع الضروري  
وعن الاشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم  
أن المرشد يطلق حقيقة على الناصب لما يرشده ويطلق مجازا على مابه الارشاد وهو المراد هنا  
بدليل قوله لانه علامة عليه فيثبت يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز، ويحجب بأن  
تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد  
المجازي إذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر)  
يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجويز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا  
إذ كل منهما جائز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاءه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن

المرشد الى المطالب) لانه علامة عليه (والظن تجويز أمرين أحدهما أنه من الاس)



هذه الجوز (والشك نجوز الامرين لاهمية لاحدهما على الآخر) عند المجوز فالتردد في قيامه بدو فقيه على السواء شك ومع رجحان  
الثبوت والاتقاء ظن (وأصول الفقه) (٦) أي الذي وضع فيه هذه الورقات (طرقه) أي طرق الفقه (على سبيل

لان البقاء بحاله معلوم لنا علما عاديا والانقلاب خفي عند العقل في مجاري العادات وتعريف الظن  
بما ذكر تعريف باللازم إذ الظن هو الادراك الراجح لاحد الامرين الملزوم للتجوز وأسقط  
المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند المجوز) سواء وافق الواقع أم لا  
(قوله والشك نجوز امرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه)  
أي الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات)  
أي جعل بسبب بيانه هذه الورقات التي هي الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله  
أي طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كالزاي من زيد لامعنى له فلا يصح عود  
الضمير عليه، وأجيب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الاصلى الاضافى ففيه استخدام (قوله  
على سبيل الاجال) حال من طرق أي كائنة تلك الطرق على صفة هي اجالها وعدم تعيينها  
ولذلك مثله بمطلق الامر والنهي وفعل النبي ﷺ أي كهذه المطلقات عن التقييد بمأموره  
معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها حجج) أي يصح الاحتجاج والاستدلال بكل منها  
بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الامر ومن  
الغير اقراره ﷺ على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بسياق وفيه أنه يأتي  
ما يتعلق بما قبله من الامر والنهي أيضا بخلاف طريقه على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفة  
هي تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كما أخرجه الشيخان) أي رواه أي الصلاة بتأويلها بالمذكور  
أو العمل أو كونه صلى فيها فرجع الضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا بمثل) أي مقابلا بمثل أي  
متماثلين بان يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله بدا بيد) أي مقبوضين للعاقدين  
أو وارثيهما أو وكيليهما بمحاسن العقد قبل التفرق منه وقبل تحايرهما بنحو أزمانا العقد والحلول  
لازم للتقايض في المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان  
(قوله تمثيلا) أي لاجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها)  
بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أي تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند  
تعارضها) أي في افادة الاحكام وانما وقع التعارض فيها لكونها ظنية في تلك الافادة بخلاف  
القطعيات لا يقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أي كتحديد المبين على الجملة بان يجعل تفسيرها  
للجمل \* ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أي المسائل المتضمنة لبيانها به الشارح  
عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ \* ويجاب عنه بأنه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه  
كما قيل به (قوله تجر الى صفات الخ) أي ما يشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على  
المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب  
والابواب والفصول الالفاظ المخصوصة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا مضمون أبواب أصول  
الفقه أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطابق الخبر المبتدأ وفي عدة أقسام الكلام منها تغليب  
أو أراد بها ما يشمل توابعها والافاقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد  
منه بقرينة ما يأتي اللفظي لا النفسي لان بحث الاصولي في اللفظي لا النفسي وهو حقيقة فيهما عند  
المحققين (قوله ويذكر فيه) أي في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أي لمناسبتيهما  
لهما حتى أنهما باب واحد وقصده دفع الاعتراض على المصنف في اسقاطهما (قوله وسياق) أي

الاجال) كعلاق الامر  
والنهي وفعل النبي  
ﷺ والاجماع والقياس  
والاستصحاب من حيث  
البحث عن أولها بانه للوجوب  
والثاني انه للحزمة والباقي  
بانها حجج وغير ذلك مما  
سيأتي مع ما يتعلق به بخلاف  
طريقه على سبيل التفصيل  
نحو أقيموا الصلاة ولا  
تقربوا الزنا وصلاته ﷺ  
في السكبة كما أخرجه  
الشيخان والاجماع على  
أن لبنت الابن السدس  
مع بنت الصلب حيث  
لا معصب لهما وقياس البر على  
الارز في امتناع بيع بعضه  
ببعض الامثلا بمثل يدا بيد  
كجار وام مسلم واستصحاب  
الظهار لمن شك في بقائها  
فليست من أصول الفقه وان  
ذكر بعضها في كتبه تمثيلا  
(وكيفية الاستدلال بها) أي  
بطرق الفقه من حيث  
تفصيلها عند تعارضها  
لكونها ظنية من تقديم  
الخاص على العام والمقيد على  
المطلق وغير ذلك وكيفية  
الاستدلال بها تجر الى صفات  
من يستدل بها وهو المجتهد  
فهذه الثلاثة هي الفن المسمى  
بأصول الفقه لتوقف الفقه  
عليه (وأبواب أصول الفقه)

أقسام (الكلام والامر والنهي والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيد (والجمل والمبين والظاهر) في  
وفي بعض النسخ والنزول وسياق



والاجماع والاخبار والقياس  
والحظر والاباحة وترتيب  
الدالة وصفة المفتى والمستفتى  
وأحكام المجتهدين فأما أقسام  
الكلام فأقل ما يتركب منه  
الكلام اسمان (نحو زيد  
قام (أو اسم وفعل)  
نحو قام زيد (أو فعل  
وحرف) (نحو ما قام أنبته  
بعضهم ولم يعد الضمير في  
قام الراجع الى زيد مثلا  
لعدم ظهوره والجمهور على  
عده كلمة (أو اسم وحرف)  
وذلك في النداء نحو يا زيد  
وان كان المعنى أدهو أو  
أنادى زيدا (والكلام  
ينقسم الى أمر ونهي) نحو  
قم ولا تقعد (وخبر) نحو  
جاء زيد (واستخبار) وهو  
الاستفهام نحو هل قام زيد  
فيقال نعم أولا (وينقسم  
أيضا الى ثمن) نحو  
ليت الشاب يعود يوما  
(وعرض) نحو ألا تنزل  
عندنا (وقسم) نحو والله  
لأفعلن كذا (ومن وجه  
آخر ينقسم الى حقيقة ومجاز  
فالحقيقة ما بقي في الاستعمال  
على موضوعه وقيل ما  
استعمل فيما اصطلاح عليه  
من المخاطبة) وان لم يبق  
على موضوعه كالصلاة في  
الهيئة المخصوصة فانه لم يبق  
على موضوعه اللغوي وهو  
النداء بخير والدابة لذات

في كلام المصنف فلما نسب التصريح بذكره هنا كغيره (قوله والأفعال) أي أفعاله صلى الله عليه وسلم فاما  
حجة (قوله وترتيب الدالة) أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأيها المقدم على غيره عند التعارض  
(قوله وصفة المفتى والمستفتى) أي شروطهما والمجتهد والمفتى واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر  
الأنوار لا يجوز للمفتي أن يقساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستفتي والسهل  
يكون بأن لا يثبت ويشرع في الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بأن تحمله أغراض  
فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والمسكروحة والتمسك بالشبه والترخيص لمن يروم نفعه والتعسير  
لمن يروم ضرره قال المحاسبي يسأل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفنى عن علم أولا وهل نصح  
في الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان)  
وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر اسم  
فعل وفاعله ، ولا يخفى أن المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام  
من جزئين فقط إذ معنا ثالث وهو الاسناد الذي هو ربط أحد الكلمتين بالأخرى الا أن يجب  
بان الاسناد شرطه الأجزاء أو القصد بيان الأجزاء المفوظ بها وبه يحجب عن زيد قائم إذ فيه  
ضمير مستتر (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره)  
أي بل هو صورة عقلية لا تحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أي لكونه في  
حكم المفوظ لاستحضاره عند النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم  
وحرف) هو ضعف والمعتمد أنه مركب من فعل واسم ، والحاصل أن صور تركيب الكلام ستة  
اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة اسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملتان . وله صورتان  
الشرط والأجزاء نحو ان استقمت أفلحت القسم والجواب نحو أقسم بالله لمحمد خير خلق الله  
(قوله والكلام ينقسم الى) في جمع الجوامع وشرحه . الكلام ينقسم الى طلب وخبر وإنشاء  
فالاول كاضرب ولا تعص . والثاني نحو زيد قائم . والثالث نحو أنت طالق أنت حر ليت لي  
مالا لعل أزور النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستفهام) أي الكلام الدال على طلب حصول صورة  
الشيء في الذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمني وفهمني إذ المقصود منه حصول التعليم  
والفهم في الخارج (قوله الى ثمن) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت  
الشباب الخ . والثاني نحو قول منقطع الرجاء : ليت لي مالا فأحج منه فلا يقال ليت الشمس تطلع  
أو تقرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير للوجه الأول فان انقسامه الى ما تقدم باعتبار مدلوله  
وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أي الكلام بالمعنى  
اللغوي وهو ما يتكلم به قل أو أكثر على طريق الاستخدام فان المجاز والحقيقة من عوارض  
المفردات أيضا (قوله ما بقي في الاستعمال) أي لفظ بقي الخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل غاطا كخذ هذه الفرس مشيرا الى كتاب فشكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة  
إذا استعمالها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتبادر من  
ذكر الوضع والبقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمل الخ) افهم كلامه على التعريف  
الأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع  
أو العرف والواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة  
والخاصة (قوله من المخاطبة) هو بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو بفتح  
الطاء بمعنى المخاطب ومن لا ابتداء وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذي اصطلاح على



في غير ما اصطلاح عليه من  
المخاطبة ( والحقيقة اما  
لغوية ) بأن وضعها أهل  
اللغة كالأسد للحيوان  
المفترس (واما شرعية) بأن  
وضعها الشارع كالصلاة  
للعادة المخصوصة ( واما  
صرفية ) بأن وضعها أهل  
العرف العام كالدابة لذات  
الاربع كالخمار وعى لغة  
لكل ما يدب على الارض  
والخاص كالفاعل للاسم  
المعروف عند النحاة وهذا  
التقسيم ماش على التعريف  
الثاني للحقيقة دون الأول  
القاصر على اللغوية (والمجاز  
اما أن يكون بزيادة أو  
نقصان أو نقل أو استعارة  
فالمجاز بالزيادة مثل قوله  
تعالى ليس كمثل شئ )  
فالكاف زائدة والافهى  
بمعنى مثل فيكون له  
تعالى مثل وهو محال  
والقصد بهذا الكلام نفيه  
(والمجاز بالنقصان مثل قوله  
تعالى واسأل القرية ) أى  
أهل القرية وقرب صدق  
التعريف المجاز على ما ذكر  
بأنه يستعمل نفي مثل المثل  
في نفي المثل وسؤال القرية  
في سؤال أهلها ( والمجاز  
بالنقل كالفائض فيما يخرج  
من الانسان ) نقل اليه  
عن حقيقته وهي المسكان

دلالة عليه اصطلاحاً مبتدأ وناشئاً من ذوى التخطيب أى المتخططين وهو ما يدب على الارض  
والظاهر أنه لا يعتبر خصوص الارض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال  
بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقاً (قوله والمجاز) هو مفعول فاصله  
مجاز نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن  
قلت ألفاً فأملاً (قوله ما يجوز) أى لفظ يجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل  
موضوع له لغوي تعدى صحيحاً بأن يكون علاقة بخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل  
لغير علاقة كأن غلط وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أى  
الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث أنه غير كل ما اصطلاح عليه من المخاطبة (قوله الحقيقة) أى  
اللفظ المسماة بهذا الاسم اصطلاحاً باعتبار نسبتها الى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها  
لغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه أن الافتراس ثابت لغیر الحيوان المشهور إلا أن يراد  
بالافتراس ما لا يوجد في غيره أو يدعى اصالة الافتراس فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مفترس  
كالدب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين  
أقله وقوله أو الخاص هو الذى ينسب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف  
الخ) وهناك في اللغة من أوجد الفعل × واعلم أنه لا بد في اتساف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه للمعنى  
المتجاوز عنه لاسبق استعماله فيه فيتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيه فاما وضع له × ومنه يعلم ان لفظ  
الرجل مختص بالله وأنه مجاز دائماً للحقيقة له (قوله وهذا التعريف ماش الخ) هذا مبنى  
على اختلاف بين الفريقين معنوى لاللفظى بناء على تخصيص الوضع باللغوى ولك أن تجعله  
لفظياً وتريد بالوضع في التعريف الأول ما يشمل اللغوى والشرعى والعرفى اهـ من الحاشية  
(قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعد انها ليست زائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب  
الشئ عن المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى الذات أو الصفة (قوله والمجاز  
بالنقصان) أى بسببه أو معه وكذا يقال فيما قبله × واعلم أن المجاز يقع في القرآن والسنة وغيرهما  
لاغراض كبشاعة الحقيقة كالخرء يعدل عنه الى العاقط أو لبلاغته نحو زيد أسد فانه أبلغ من  
شجاع (قوله واسأل القرية) قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب في غير هذا المقام  
لم يقطع بالحذف لجواز أن يمر رجل بقرية قد خربت وهناك أهلها فله أن يقول لصاحبه واعظا  
مذكراله أولنفسه متعظا ومعتبرا أسأل القرية عن أهلها وقبل لها ما صنعوا كما يقال أسأل الارض  
من شئ أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة أن المقصود  
سؤال أهل القرية لاسؤال نفس القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران أيضا وقد  
يقال يحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق المحل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله  
وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن ، ومحصله أنه يجوز  
باللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان  
انما هو بحسب الاصل وعليه فالمجاز مجموع ليس كمثل شئ ومجموع أسأل القرية وهو صحيح ويجوز  
أن يجعل المجاز لفظ كمثل ولفظ القرية فقط (قوله فيما يخرج من الانسان) هو شامل لما يخرج  
من قبله ومن دبره لكنه اشتهر في الثاني ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح  
بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية وهذا لا يضر في مقصود المصنف من أنه مجز

المطمئن نقضى فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفا الإخراج (والمجاز بالاستعارة

كقوله تعالى جدارا يريد أن ينقض) أى يهتد



فشبه ميله الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجاد والمجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة (والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي سمي التماسا

ومن الاعلى سمي سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بأن يجوز الترك فظاهره أنه ليس بأمرأى في الحقيقة (والصيغة الدالة عليه افعل) نحو اضرب وأكرم واشرب وهي (عند الاطلاق والتجرد عن القرينة) الصارفة عن طلب الفعل (تحمل عليه) أي على الوجوب نحو أقيموا الصلاة (الا مادل الدليل على أن المراد منه الندب أو الاباحة فيحمل عليه) أي على الندب أو الاباحة مثال الندب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ، ومثال الاباحة واذا حللتم فاصطادوا وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطياد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لان ما قصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرة الواحدة والاصل براءة الذمة مما زاد عليها (الاذا دل الدليل على قصد التكرار) فيعمل به كالامر بالصلوات الخمس والامر بصوم رمضان ومقابل الصحيح أنه

لانه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله فشبه ميله الى السقوط الخ) أي بجامع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الارادة يريد ، فلاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجريانها فيه بتبعية جريانها في المصدر (قوله والمجاز المبني على التشبيه) أي بجعل علاقته هي المشابهة فلاستعارة مجاز علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به النهي فانه طلب اترك ، وقوله بالقول خرج به الطلب بالاشارة والكتابة مثلا ، وقوله ممن هو دونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي ، وقوله على سبيل الوجوب متعلق باستدعاء أيضا أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل خرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الختم بأن يجوز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازي والسرخر . لكن المحققون على أن المندوب مأمور به لأنه طاعة اجاعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء ، قال في السلم .

أمر مع استعلا وعكسه دعا \* وفي التماسي فالتماس وقعا

والأصح في جمع الجوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وانما يسمى أمرا مجازا وقد علمت رده ودخل في الامر كف وترك وذر (قوله الدالة عليه افعل) المراد به فعل الامر فدخل افعلي وافعلا واستفعل . قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم فعل الامر والمضارع المقرون باللام (قوله والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين به أن المراد منه الاطلاق عن شيء مخصوص (قوله الامادل الدليل الخ) الاستثناء منقطع لان مادل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجردا (قوله ان علمتم فيهم خيرا) أي أمانة وقدرة على أداء مال الكتابة بالتكسب ، هكذا فسره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاجماع من الأدلة ، وفيه بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرة) أي كما يتحقق بالأكثر فهو طلب الماهية لا التكرار ولا مرة لكن المرة ضرورية لا يتحقق التحصيل بأقل منها فتجب لذلك (قوله كالامر بالصلوات الخمس) أي في قوله تعالى أقيموا الصلاة ، فقد دل الدليل كحديث المراج على تكرارها في كل يوم ليلة (قوله والامر بصوم رمضان) أي في قوله ﷺ صوموا لرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث أضافه إلى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احتزبه عن أوقات الضرورة من أكل ونوم ونومهما ، اضافة زمان الى العمر بيانية أو من اضافة الأعم للأخص (قوله حيث لا بيان لأمد المأمور به) فان بين زمانه بتعيينه أو تعيين قدر الفعل كمرة أو مرات معينة كفي شغل ذلك الزمن أو الأزمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الفور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله بالزمان الأول) هو ما يعقب الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو تأخير كيد والكلام عند الاطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مضيق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك الخ) وجهه أن من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور

(٢ - ورقات) يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالمدلول ما يمكنه من زمان العمر حيث لا بيان لأمد المأمور به لانتهاء مرجح بعضه على بعض (ولا يقتضي الفور) لان الغرض منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي الفور وعلى ذلك قوله من يقول انه يقتضي التكرار (والامر بإيجاد الفعل أمر به



وبما لا يتم الفعل إلا به كلاماً بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية إليها) فإن الصلاة لا تصح بدونها (وإذا فعل) بالبناء للنعول أى المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء (الذى يدخل فى الأمر والنهي وما لا يدخل) هذه رتبة (يدخل فى خطاب الله (١٠) تعالى المؤمنين) وسيأتى الكلام فى الكفار (والسأهى والصبي والمجنون غير

داخلين فى الخطاب) بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء الفورية وكان الأولى للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فإن الدليل قد يدل على الفورية فيعمل به كما فى الأمر بالإيمان (قوله) وبما لا يتم الفعل إلا به) وجه ذلك أنه لو لم يجب لوجوبه لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسئلة ما لو اختلطت منكوحته بغيرها أطلق معينة من زوجتيه مثلاً ثم نسبها فيحرم عليه قرابتهما إذ ترك المحرم المأمور به من قربان الأجنبية والمطلقة لا يوجد إلا بترك الجائز من قربان منكوحته وغير المطلقة ويتصف الفعل بالأجزاء ولا ينافى ذلك أنه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لانه بأمر آخر لهذا الأمر كمن صلى على ظن الطهارة ثم تبين حذنه (قوله الذى يدخل فى الأمر والنهي) أى فى متعلقهما أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه رتبة) أى مترجم ومعبّر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والأمر بالشيء نهى عن ضده الخ (قوله المؤمنين) أراد به ما يشمل المؤمنات ففيه تغليب (قوله والصبي) أى ولو هميراً ويدخل فيه الصبية (قوله لا تتفاء التكليف عنهم) أى فيفتى غيره من أنواع الخطاب إذ لا يثبت ذلك إلا حيث يثبت هذا وما وجب فى مال الصبي والمجنون كالزكاة وضمان التلف ، فالخطاب به وليهما كما يخاطب صاحب الهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط فى حفظها (قوله ويؤمر السأهى الخ) أى يطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله بجبر خذل السهو) أى الخلل الواقع فى زمانه (قوله وضمان ما أتلفه) أى غرم بدله من مثل أو قيمة (قوله والكفار) أى وكذا الجن أيضاً مكفونون لكن لا نعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أى شرائع الأنبياء يعنى أن كفار أمة كل رسول يخاطبون بفروع شريعته (قوله ماسلككم فى سقر) هذا يقوله المؤمنون يوم القيامة للكفار وهم فى النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله وفائدة خطابهم بها) أى مع أنها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الإسلام (قوله عقابهم عليها) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات أى زيادة على عقاب الكفر ولعل الكلام فى المتفق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤخذون) أى الكفار الأصليون (قوله ترغيباً فيه) أى لأن المؤاخذه ربما نفرتهم عنه وتركها يرغبهم فيه والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد الغصب (قوله والأمر بالشيء نهى عن ضده) يعنى أن كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى الشيء أمر وإلى ضده نهى أو بالنسبة إلى الشيء نهى وإلى ضده أمر وهو ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله النهى المطلق) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعدم فساده (قوله شرعاً) أى يدل بالشرع لا بالعادة ولا بالعقل خلافاً لما زعم ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لأنه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الاضاحى (قوله فى الأوقات المكروهة) علة النهى موافقة عباد الشمس (قوله كما فى بيع الحصة) كأن يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع عليه هذه الحصة (قوله الملاقح) هى ما فى البطون من الأجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فإن المنهى عنه وإن

لا تتفاء التكليف عنهم ويؤمر السأهى بعد ذهاب السهو عنه بجبر خذل السهو كقضاء ما فات من الصلاة وضمان ما أتلفه من المال (والكفار مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الإبه وهو الإسلام لقوله تعالى ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين) وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها إذ لا تصح منهم فى حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الإسلام ولا يؤخذون بها بعد الإسلام ترغيباً فيه (والأمر بالشيء نهى عن ضده والنهى عن الشيء أمر بضده) فإذا قال له اسكن كان ناهياً له عن التحرك أو لا تتحرك كان آمراً له بالسكون (والنهي استدعاء أى طلب الترك بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) على وزان ما تقدم فى حد الأمر ويدل النهى المطلق شرعاً على فساد المنهى عنه فى العبادات سواء أنهى عنها لعينها كصلاة

الحائض وصومها وأمرها لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة فى الأوقات المكروهة وفى المعاملات أن يرجع إلى نفس العقد كما فى بيع الحصة أو الأمر داخل فيها كما فى بيع الملاقح أى الأمر خارج عنه لازم له كما فى بيع درهم بدرهمين فإن كان غير لازم له كالوضوء بالماء المعصوب مثلاً وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافاً لما يفهمه كلام المصنف



(وإذا أتى بصفة الامر والمراد به) أى بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو اعملوا ما شئتم (أو القسوة) نحو اصبروا  
 أولاً تصبروا (أو التكوين) نحو كونوا قردة (وأما العام فهو مانع شين (١١) فصاعداً) من غير حصر (من

قوله عجمت زيدا وعمرا  
 بالطاء وعجمت جميع  
 الناس بالطاء) أى  
 شملتهم. وفي العام شمول  
 (والفاظة) الموضوع له  
 (أربعة الاسم) الواحد  
 (المعرف بالألف واللام)  
 نحو ان الانسان لني خسر  
 الا الذين آمنوا (واسم  
 الجمع المعرف باللام) نحو  
 فاقتلوا المشركين (والاسماء  
 المبهمة كمن فيمن يعقل)  
 كمن دخل دارى فهو  
 آمن (وما فيا لا يعقل) نحو  
 ما جاء لى ملك أخذته  
 (وأى) استفهامية أو  
 شرطية أو موصولة (فى  
 الجميع) أى من يعقل وما  
 لا يعقل نحو أى عبيدى  
 جاءك أحسن اليه وأى  
 الأشياء أردت أعطيتك  
 (وأين فى المسكان) نحو  
 أينما تكن أكن معك  
 (ومتى فى الزمان) نحو متى  
 شئت جئتك (وما فى  
 الاستفهام نحو ما عندك  
 (والجزاء) نحو ما تعمل  
 تجز به وفى نسخة والخبر  
 بدل الجزاء نحو عملت  
 ما عملت (وبغيره) كالخبر  
 على النسخة الاولى  
 والجزاء على الثانية (ولا  
 فى النكرات) نحو  
 لارجل فى الدار (والعموم

كان لامر خارج وهو انلاف مال الغير الا أنه غير لازم لحصوله بغير الوضوء وكذا ما بعده فان التقويت  
 قد يحصل بغير البيع كالاصل (قوله والمراد به الاباحة) الجلة حال أى ترد فى هذه الحالة (قوله أو  
 التكوين نحو كونوا قردة الخ) فى التمثيل به اشارة الى أن المراد به ما يشمل التغير وان كان  
 المراد منه اليجاد بعد العدم بسرعة نحو كن فيكون (تمة) ترد صيغة الأمر للامتنان نحو  
 كاوا مما رزقكم الله. وللا كرام نحو ادخلوها بسلام. وللا رشاد نحو واستشهدوا شهيدين من  
 رجالكم. وللتمنى نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

وللاحتقار نحو أقوا ما أنتم ملقون أو الخبر كحديث اذا لم تستح فاصنع ما شئت أو التجب نحو  
 انظر كيف ضربوا لك الامثال أو التقوى بض نحو فاقض ما أنت قاض أو المشورة نحو فانظر ماذا  
 تر، أو الاعتبار نحو انظروا الى عمره اذا أتمر، وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إذ الصيغة ترد  
 لغير ما ذكر مما هو مبسوط فى المطولات (قوله وأما العام) أل فيه للعهد الذى ذكرى أى العام الذى  
 هو أحد الأقسام المتقدم ذكرها (قوله فهو ما) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله فصاعداً)  
 هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعداً واحترز بقوله عم شين عن نحو زيد  
 ورجل فى الاثبات وبقوله فصاعداً عن المثنى النكرة فى الاثبات وبقوله من غير حصر عن أسماء  
 العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة  
 (قوله من قوله) أى الشخص القائل (قوله والفاظة) الضمير يعود على العموم المفهوم من  
 العام أو الضمير يعود على العام وإضافة ألفاظ اليه بيانية (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه  
 بما لو قال رجل الطلاق يلزمنى لا أكلم زيدا مثلاً ثم كلفه لايقع عليه الثلاث بل طلقة واحدة  
 مع أن لفظ الطلاق من ذلك \* وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يراعى فيه العرف لا اللغة  
 (قوله لنى خسر) أى فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ  
 الدال على جماعة تشمل الجمع واسم الجنس الجمى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو  
 المرقوت وهو اسم جنس جمى (قوله فاقتلوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين ان الله لا يحب  
 الكافرين فلاتطع المكذبين (قوله كمن دخل دارى الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون  
 موصولة ومثال الاستفهامية من عندك وقوله ما جاء لى منك أخذته يحتمل الوجهين المذكورين  
 ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله وأى فى الجميع) أى سواء كانت شرطية كالمثال الأول فى كلامه  
 أو موصولة كالمثال الثانى فيه أو استفهامية نحو أى الناس عندك (قوله والجزاء) أى وفى الجزاء  
 أى مقامه فاندفع ما يقال كان يفنى أن يقول والشرط لانها مستعملة فيه لافى الجزاء لافرق بين  
 أن تكون غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم أى مدة استقامتهم  
 لكم (قوله ولا فى النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص ان بنيت النكرة على  
 الفتح أو جرّت بمن نحو لامن رجل فى الدار وظاهر فيه فى غير ذلك نحو لارجل فى الدار فيحتمل  
 نفي الجنس بتمامه ويحتمل نفي الواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى المنطوق به وهو  
 اللفظ فلا يوصف المعنى به الانجازا وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة  
 ولا انجازا (قوله وما يجرى مجراه) كالفقضاء الآتى (قوله مرسل) هو ما سقط منه الصحاحى كما قال

من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يجرى مجراه) كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى السفر رواه  
 البخارى فانه لا يعم السفر الطويل والقصير فانه انما يقع فى واحد منهما وكما فى قضائه بالشفعة للجار رواه الدسائى عن الحسن مرسل



فصاعدا من غير حصر  
نحو رجل ورجلين وثلاثة  
رجال (والتخصيص)  
تمييز بعض (الجلة) أى  
اخواجه كإخراج المعاهدين  
من قوله تعالى فاقموا  
المشركين (وهو الى  
متصل ومنفصل فالمتصل  
الاستثناء) وسيأتى مثاله  
(والشرط) نحو أكرم بنى  
نميم ان جاءوك أى الجائين  
منهم (والتقييد بالصفة)  
نحو أكرم بنى نميم الفقهاء  
(والاستثناء إخراج  
مالوله لدخل في الكلام)  
نحو جاء القوم إلا زيدا  
(وإنما يصح الاستثناء  
بشرط أن يبتدى من  
المستثنى منه شئ) نحوه  
على عشرة إلا تسعة فلو  
قال إلا عشرة لم يصح  
وتلزمه العشرة (ومن  
شرطه أن يكون متصلا  
بالكلام) فلو قال جاء  
الفقهاء ثم قال بعد يوم  
الازيدا لم يصح (ويجوز  
تقديم المستثنى على  
المستثنى منه) نحو ما قام  
إلا زيدا أحد (ويجوز  
الاستثناء من الجنس كما  
تقدم ومن غيره) نحو جاء  
القوم إلا الجير (والشرط)  
المخصص (يجوز أن يتقدم  
على المشروط) نحو إن  
جاءك بنو نميم فاكرمهم

✽ ومرسل منه الصحابي سقط ✽ وسيأتى أنه لا يحتج به الا فيما استثنى (قوله لايم كل جار) أى  
شريكا أو غيره ، وقوله لاحتمال خصوصية في ذلك الجار أى لا توجد في غيره ككونه شريكا  
للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله  
والخاص يقابل العام) أى فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أى في حده ولأجله (قوله  
مالا يتناول) ما واقعة على اللفظ أخذنا من جعله مقابلا للعام (قوله المعاهدين) بفتح الهاء أى  
الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار باشتراك أو غيره فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص وإرادة  
العام (قوله وهو ينقسم) أى المخصص المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود الى التخصيص  
بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله الى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا  
باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى  
ذكر فيه العام (قوله وسيأتى مثاله) نحو أكرم الفقهاء إلا زيدا (قوله أى الجائين منهم)  
فسره بذلك ليتضح التخصيص الذى هو إخراج البعض وإبقاء البعض (قوله والتقييد بالصفة)  
لا فرق بين أن تكون متأخرة كمثاله أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بنى نميم الفقهاء و بنى سليم (قوله  
إخراج مالوله الخ) أى بالواحدى أخوانها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحو أستثنى زيدا  
فلا يسمى استثناء فى الأصح (قوله لم يصح) أى مالم يتبعه بأشياء أخر نحوه على عشرة إلا عشرة  
إلا خمسة فيلزمه خمسة وكأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى إلا خمسة (قوله  
متصلا بالكلام) أى عرفا فلا يضر انفصاله بنفس أوسعال أو تعب ✽ وقيل يجوز الى شهر وقيل  
الى سنة وقيل أبدا ✽ وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيره الى أربعة أشهر ، وعن عطاء  
والحسن مالم يقم من المجلس وعن مجاهد الى سنتين وقيل مالم يأخذ فى كلام آخر وهذه مذاهب  
شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد إلا النبى ﷺ  
بالنسبة الى الله تعالى كقوله إلا أهل الذمة عقب نزول فاقموا المشركين لأنه مبلغ عن الله وان لم  
يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحوه قوله

ومالى إلا آل أحمد شيعة ✽ ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أر بعثكن طوائق إلا فلانة وأر بعثكن إلا فلانة طوائق (قوله إلا الجير) ومثله له على  
ألف درهم الاثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع فى بيان قيمته اليه (قوله والشرط  
المخصص يجوز أن يتقدم) أى ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجى أولادى وإعمال  
يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم أن  
السبب فى الموضوعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الظاهر والحكم فيهما واحد وهو  
وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسببهما أى ذاته وان كان القتل فى الآية خطأ ، ومثل ذلك  
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . وفى آية الوضوء وأيديكم الى المرافق ، وسبب الحكم فيهما  
واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف فانه فى الأول وجوب المسح وفى الثانى وجوب الغسل والجامع  
بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما (قوله احتياطا) أى لأجل احتياطنا فى الخروج عن العهدة  
لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل  
بغير المقيد إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن العهدة للاخلال بالمقيد  
اه سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أى بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

(والمقيد بالصحة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت باليمان فى بعض المواضع) كما فى كفارة القتل على  
أوطاقت فى بعض المواضع كما فى كفارة انطهار (فيحمل المطلق على المقيد) احتياط (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو



قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات خض بقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم الى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وإن كنتم مرضى إلى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا (١٣) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونعنى بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول ﷺ) لأن القياس يستند إلى نص من كتاب الله أو سنة فكأنه المخصص (والجمل ما يقتدر إلى البيان) نحو ثلاثة قروء فإنه يحتمل الاطهار والحيض لا يشترك القرء بين الحيض والطمهر (والبيان إخراج الشئ من حيز الاشكال إلى حيز التجلي) أى الإيضاح والمبين هو النص (والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا) كزيدا فى نحو رأيت زيدا (وقيل ماتوا به تنزيله) نحو فصيام ثلاثة أيام فإنه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسى) لا ارتفاعه على

على القرآن فى عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أى الكافرات مطلقا وظاهره شموله للمحصنات الكتابيات فيقتضى منع نكاحهن وليس كذلك غرض أى قصر على غير المحصنات الكتابيات بقوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب الخ (قوله إلى آخره) متعلق بمحذوف أى وانه الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أى فإنه شامل لحالة العذر بنحو فقد الماء فقصر على غير حالة العذر فقرله فتيمموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فإنه يتيمم (قوله وإن وردت السنة الخ) أى فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقدم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونعنى بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزانى فإنه خص منها الأمة فعليها نصف ذلك بقوله فإذا أحصت الخ واعبد بالقياس على الأمة فى النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول ﷺ بالقياس قوله لى الواجد أى مطلقه يحلّ عرضه وعقوبته وهذا فى غير الوالد مع ولده أما هو فليح لى قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لهما أف بالأولى (قوله والجمل) مأخوذ من الجمل رهو الاختلاط (قوله فإنه يحتمل الخ) أى ولا قرينة تدل على أحدهما وقد جملة الإمام الشافعى رضى الله عنه على الأطهار لما قام عنده فقوله ما يقتدر إلى البيان أى بكونه فى حيز الاشكال بأن يكون محتملا للراد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج الشئ) سواء كان قولا أو فعلا ، وقوله من حيز الاشكال أى من حال اشكاله وعدم فهم معناه وتجوز المصنف عن الحال بالحيز لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور يجوز ذكره فى الحدود لأنه كالحقيقة (قوله كزيدا فى نحو رأيت زيدا) فيه نظر فإن بعضهم جوّز المجاز فى الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيله) لى يحصل بمجرد نزوله وسماحه فهو السكون مع التنزيل كأنه هو (قوله وهو مشتق) أى مأخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوى (قوله منصة) بكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أى المنصة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أى الذى تنص العروس عليه أى ترفع لتظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له أو لقلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل فى أظهر معنييه ومؤول هو المستعمل فى مرجوحهما (قوله منه) أى من الظاهر المؤول بالدليل (قوله ترجمة) أى مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو ﷺ لأنه بلغها فتضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيقى لما لعدم صحة إرادته هنا (قوله لا يتخلو الخ) حاصله أن فعله ﷺ لا يكون حراما ولا مكروها ولا خلاف الأولى أى بالنسبة له ﷺ والا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه حينئذ فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدى إلى ما ذكر (قوله على وجه القربة) أى وصف هو كونه قربة وطاعة والعطف للتفسير كما فى الحاشية

غيره فى فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالاسد فى رأيت اليوم أسدا فإنه ظاهر فى الحيوان المفترس لأن المعنى الحقيقى محتمل للرجل الشجاع بدله فإن جل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وإنما يؤول بالدليل كما قال (و يؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أى كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والسماء ببنائها بأيد ظاهره جمع يد وذلك محال فى حق الله تعالى فصرف إلى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع (الافعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) يعنى النبى ﷺ (لا يتخلو إما أن يكون على وجه القربة والطاعة) أولا يكون فإن كان على وجه القربة والطاعة (فإن دل دليل



هل الاختصاص به يحمل على الاختصاص) كز يادته في النكاح على أربع نسوة (وان لم يدل دليل لا يخص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه وحقنا لانه الاحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على التنب لانه (١٤) المتحقق بعد الطلب (ومنهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك

ولا يخلو حينئذ عن الوجوب أو التنب (قوله كز يادته في النكاح) ومثله الوصال في الصياء فهو من الخصوصيات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا والكلام فيما هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه عبادته مطلقا (قوله وان لم يدل) نحو فصل لربك وانحر ، وكتبه جده عليه السلام (قوله أسوة حسنة) أي خصلة حسنة من حقه أن يؤتى بها وهو عليه السلام في نفسه قدوة يحسن التأسي به (قوله فيحمل على الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان عامت صفته من وجوب أو تذب أو إباحة فأتمته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعاون (قوله لانه الاحوط) أي الحل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لأه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجزم بوجوب والتذب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فيتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بأن كان جبليا كالقيام والعود والأكل والشرب (قوله على الإباحة) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمته والأصل عدم الوجوب والتذب فتبقى الإباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك انقول والافعالوم انه ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه أنه منكره مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال للعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكاف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع ولبه من تمكينه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحدا كافرا (قوله مثال ذلك) هو نشر دلي ترتيب ألف (قوله سلب القتل) هو ثيابه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في الفروع (قوله وما فعل) أي والشئ أو القول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق بخلف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جواز الخش بل نذبه بعد الخلف اذا كان خيرا (قوله في الأظعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الأظعمة أو في باب الأظعمة (قوله فعناه) أي حقيقته ، وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدردا والمعنى بانيات أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطابق عليهما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللازمة (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى النسخ ففيه استخدام والضمير يعود على النسخ المفهوم من النسخ ، وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورود الى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاه لكان ثابتا) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا والجملة صفة لوجه والعائد مقرر أي معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي مع هذا عدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لأنه ليس ثابتا بخطاب بل بأن الأصل وادة الدمة وعدم

(فان كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الإباحة) كالأكل والشرب في حقه وحقنا (واقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد هو قول صاحب الشريعة أي كقوله (واقارره على الفعل) من أحد (كفعله) لانه معصوم عن أن يقر أحدًا على منكر مثال ذلك اقراره عليه السلام أبابكر على قوله باعطاء سلب القتل لقاتله واقارره خالد بن الوليد على أكل الضب متفق عليهما (وما فعل في وقته) عليه السلام (في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره لحكمه حكم ما فعل في مجلسه) كعلمه بخلف أبي بكر رضي الله عنه انه لا يأكل كل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى الاكل خيرا له كما يؤخذ من حديث مسلم في الأظعمة (وأما النسخ فعناه) لغة (الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزالته) ورفعه بانسائها (وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته بأشكال كتابته . وحده شرعا) الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) وهذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشئ وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه ارفع بالموت والجنون وبقوله على وجه الخ

التعلق قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته بأشكال كتابته . وحده شرعا) الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) وهذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي عدم التكليف بشئ وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه ارفع بالموت والجنون وبقوله على وجه الخ



مالو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معللا بمعنى . وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فإنه لا يسمى ناسخا للاول مثاله قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخ للاول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لا يقال نسخه قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا لان التحريم (١٥) للاحرام وقد زال وخرج بقوله

مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة أو شرعا أو استثناء (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوها البتة قال عمر رضى الله عنه فانا قد قرأناها ، رواه الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله ﷺ المحصنين متفق عليه وهما المراد بالشيخ والشيخة (ونسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول نسخ بآية يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (ونسخ الأمرين معا) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما أزل عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن بخمس معلومات يحرمن (ونسخ النسخ الى بدل والى غير بدل) الاول كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة وسيأتي والثاني كما في قوله تعالى اذا ناجيت الرسول فقدموا

التعلق (قوله مالو كان الخ) مازائدة ولو مصدرية أو بالعكس (قوله فانه) أى الخطاب المذكور (قوله مثاله) أى مثال الخطاب الاول الغيا أو المعلن الذى صرح الخطاب الثاني بمقتضى غايته أو علته (قوله اذا نودى) أى أذن الأذان الواقع عند المنبر ، وقوله فاسعوا أى امضوا بسكينة نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو العدو وجب المقدور اه سم (قوله الى ذكر الله) أى الخطبة وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أى اتركوا المعاملة ببيع أو رهن أو إجارة فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله صيد البر) الاضافة على معنى فى (قوله ما دمتم حرما) أى محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كما لو قيل الا أهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قيل غير الذميين أو قيل إن لم يكونوا ذميين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أى لفظ القرآن أى رفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة مس المحدث وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهزة سماعا ، والمراد كان يتلى فى القرآن فى سورة الأحزاب الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم (قوله وقد رجم رسول الله ﷺ المحصنين) أى أمر برجمهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى يوصون وصية لأزواجهم والجهة خبر المبتدا وفى قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسوق للابتداء بالنكرة وصف مقتر أى من الأزواج وقوله لأزواجهم خبره والجهة خبر المبتدا الاول ، وقوله متاعا مفعول مطلق بعامل محذوف أى متعوهن متاعا أى تمتيعا وهذه الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها فى النزول وان تقدمت فى التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذى كان أولا عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخت هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يحرمن ثم نسخت لفظا لاحكاما وتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أى يقرؤهن من لم يعلم النسخ (قوله معلومات) إشارة الى اشتراط ثبوتها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ الى بدل) أى ويجوز النسخ الى بدل للنسخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعدها الى هنا وفيما يأتى (قوله كما فى نسخ استقبال بيت المقدس) أى الثابت بالسنة الفعلية (قوله فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته ﷺ وهذا نسخ بقوله أشفقتم أن تقدموا أى أخفتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا وان اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل ، وقال بعضهم ان النسخ لا يكون الا الى بدل وهو هنا التبدل فيندب التصديق قبل مناجاته ﷺ (قوله والى ما هو أغلظ) أى الى حكم أغلظ أى أشق من المنسوخ (قوله والفدية) هى مائة أو مئتان على الخلاف (قوله يطيقونه) أى الصوم ان أفطروا ، وقيل ان الآية محكمة ، والمعنى لا يطيقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله يغلبوا مائتين) أى من الكفار ومعنى الآية أنه يجب ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الآية فأوجب ثبات الواحد للمائتين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي نجواكم صدقة (والى ما هو أغلظ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية الى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو أخف) كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم فى آيتى العدة وآيتى المعاصرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم فى استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة



في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام والسنة نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وسكت عن نسخ الكتاب السنة وقد قيل بجوازه ومثله بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين (١٦) مع حديث الترمذي وغيره لاوصية لوارث واعترض بانه خبر آحاد وسيأتي

أنه لا ينسخ المتواتر بالأحاد وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أى بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لان التخصيص أهون من النسخ (ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الآحاد بالأحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن (بالآحاد) لانه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لان محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواتر ظنية كالآحاد

(فصل في التعارض اذا تعارض نطقان فلا يخالو إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجهه وخصا من وجه فان كانا عامين فان أمكن الجمع بينهما يجمع) بحمل كل منهما على حال مثاله حديث الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد وحديث خبر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد فحمل الأول على ما اذا كان من له الشهادة عالما بها والثاني

فيما بعده (قوله في حديث الصحيحين) فانه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله فول وجهك) أى اصرفه شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أى فهو ناسخ لمنع الرجال من زيارة القبور تحريما أو كراهة الى ندها واختلفوا في زيارة النساء والمرجح عندنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازه) لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وما ينطق عن الهوى ، وقيل بمنعه لقوله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه والنسخ بالسنة تبديل منه (قوله اذا حضر أحدكم الموت) أى حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته وقوله ان ترك خيرا أى مالا وقوله الوصية للوالدين نائب فاعل وذكره للفصل أولانه مجازى التأنيث (قوله عترض بانه) أى حديث الترمذى أى فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التمثيل به والجواب ماسيأتى أيضا أن الصحيح جواز نسخ المتواتر بالآحاد لان محل النسخ الحكم دلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة) أى آحادا أو متواترة (قوله لان التخصيص أهون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالسكينة بخلاف التخصيص مثاله بوصيكم الله في أولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لانه دونه في القوة) إذ الأول قطعى والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالآحاد) أى فان دلالاته على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظنى نعم يقطع بالحكم بقراءة مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة نقلت الينا تواترا فينبغى امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذنا من التعليل والله أعلم

(فصل في تعارض) أى فيما يصار اليه لدفعه اذا وقع ظاهرا والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو التوردين معنيين مختلفين على محل واحد ، وحاصله أن يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر وعلى بعضه (قوله نطقان) أى قولان ظنيان بأن نافي كل منهما الآخر كليا أو جزئيا (قوله فلا يخالو) أى حالهما من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أى متساويين في العموم أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أى متغايرة لما حل عليه الآخر وان أمكن الترجيح بأن وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الأصح لان فيه عملا بهما (قوله مثاله) أى المذكور من العمين الذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك نويته لضافته لما بعده اضافة بيانية أو من إضافة الأعم للأخص وبالتنوين على إبدال ما بعده منه (قوله قبل أن يستشهد) أى تطلب منه الشهادة (قوله حمل الأول الخ) هذا الخ لغير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة المبادر عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعده ليدعى استشهاده فيشهد نعم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين الممثل بهما مرويان بالمعنى متفق على معناه أى بين أهل الحديث (قوله فرنى) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور السباق في دم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاشربة ولا يرد أن شهادة الزور أقبح وأغلظ لحمل هذا على المبالغة (قوله بوقوف) أى وجوبا فيهما عن العمل في الورد عن الشارع

على ما اذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ الا أخبركم بخبر الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألهما والاول متفق على معناه في حديث خيركم قرنى ثم الذين يلونهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما ينوقف فيهما أن لم يعلم التاريخ) أى أى أن يظهر مرجح أحدهما مثاله قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنين فلاول يجوز ذلك بملك اليمين والثاني يحرم ذلك فرجح التحريم



لانه أحوط ( فان علم التاريخ ) نسخ ( المتقدم بالتأخر ) كما في آتني عدة الوفاة وآتني المصبرة وقد تقدمت الاربع ( وكذلك ان كانا خاصين ) أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم توشاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث انه توشاً ورش الماء على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث فان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم ( ١٧ ) التاريخ يتوقف فيها الى ظهور

مرجح لاحدهما مثاله ما جاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار . رواه أبو داود وجاء انه قال اصنعوا كل شئ الا النكاح أي الوطء رواه مسلم ، ومن جعلته الوطء فيما فوق الازار فتعارض فيه فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الاصل في المنكوحه وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور ( وان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص ) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم ( وان كان كل واحد منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ) ان يمكن ذلك مثاله حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس

( قوله لانه أحوط ) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يحصل عن المحذور بقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمها آية وتوقف في ذلك . لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الابصاع التحريم فهو أحوط ( قوله فان علم التاريخ ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد تخير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو العرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويا من كل وجه ( قوله وضوء من لم يحدث ) والمقصود التمثيل لامكان الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل النعلين على الحفين يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في النعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً كبيراً لم ينجب ( قوله ولم يعلم التاريخ ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الورد ( قوله الى ظهور مرجح ) فان تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خير بينهما ( قوله مثاله ) أي مثال عدم إمكان الجمع ( قوله ما فوق الازار ) أي من بدنها كبطها وصدرها أي فيحل الاستمتاع بهذا كله ( قوله اصنعوا الخ ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر للإباحة ( قوله ومن جعلته ) أي من جهة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الازار فالحديث الأول يجوز وهذا يحرمه ( قوله فتعارض فيه ) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض واصالة الحل عند بعض ( قوله لانه الأصل الخ ) أي فيستصحب عند الشك في التحريم وما ذكره الشارح من الخلاف سهوه . فان ما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الاجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الازار فان الأول يحرمه والثاني يجوز فرجح بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً وبعضهم كأبي حنيفة حله لانه الأصل في المنكوحه كذا في الحاشية ( قوله فيما سقت السماء ) هو شامل لخسة أوسق ولما دونها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك ، وقوله العشر أي يجب اخراج عشر ما يحصل منه للعقار فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج مادونها عن حكمه ( قوله عاماً من وجهه ) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر ( قوله مثاله ) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجهه وخاصاً من وجهه ( قوله إلا ما غلب ) أي أوطعه أولونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو ( قوله حتى يحكم ) بالرفع أي أن حتى ابتدائية وأصب بان مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني ( قوله فان لم يكن تخصيص الخ ) أي بان لم يندفع التعارض بينهما به احتيج في العمل بأحدهما فيما تعارض فيه الى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر ( قوله من بدل دينه الخ ) بأن انتقل عنه الى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن إرادة الأعم فيدخل فيه يهودي نصراني أو بالعكس فإنه لا يقبل منه إلا الاسلام ( قوله فاقتلوه ) أي

( ٣ - ورقات ) مع حديث ان ما جاء وغيره الماء لا ينجسه شئ إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين ومادونهما يخص عموم الارل بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن مادون القلتين ينجس وان لم تعبر فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتيج الى الترجيح بينهما فيما تعارض فيه مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث



الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالحربيات والمرتدات فتعارضاً في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على)

بعد استنباطه وحوا ان لم يقب (قوله والراجح أنها تقتل) أى عملاً بالحديث الأول وترجيحاً له والقرينة على ذلك ان المقصود بالهوى حفظ حق الغائبين ففي الأول على عمومهم وخص الثاني بالحربيات ونحصل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان (قوله وأما الاجماع) يطلق في اللغة على معينين أحدهما العزم والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لان الاتفاق لا يستند إلا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أى اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الأمور أو بعضها الحادثة أى الخصلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها (قوله العوام) هم غير العلماء وعلمه بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أى المنسوبة إلى الشرع لأخذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أى في شأنها وبسببها أو عليها أى على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقتضى أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفاً وأجمعوا إلا واحداً فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أى فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) ولا يكون حجة في حق أحد من هذه الأمة ، وقيل أنه حجة شاء على أن شرعهم شرعنا (قوله على ضلالة) أى باطل والمعنى أنه لا يقع اجتماعهم على الباطل لا عمداً ولا خطأً ففي الضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حق فيكون حجة ، وإضافة الأمة إليه تشعر باخراج غيرهم عن هذا الحكم . والشرع أى ما جاء به صلى الله عليه وسلم . وقوله رد بعصمة هذه الأمة أى عن الاجتهاد على باطل أى دل على ذلك والمراد بها من يحتاج باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أى على أهلها والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته ، وأعلم أنه لا ينعقد اجماع إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط في حجيته) أى في كونه حجة ، وقوله انقراض العصر أى عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع ، وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سيديويه أو نفس الجواب على إضمار إفاء عند الكوفيين أو على إضمار شيء (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أى فإن خالف لم ينعقد اجماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أى لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أى بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أماره الرضا أو السخط منهم وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يعض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهرت أماره الرضا فهو اجماع قطعاً أو أماره السخط فليس باجماع قطعاً (قوله وبسمى ذلك بالاجماع السكوتي) واختيار البيضاوى أنه ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعى ونقل أنه آخر أقواله ، وأما استدلال الشافعى رضي الله عنه في مسائل بالاجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أى وكذا قول الأكثر (قوله على غيره) أى لامن علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما ألفه الامام الشافعى رضي الله تعالى عنه بمصر ومحلّه فيما يقال من قبل الراى

حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام لهم (ونعنى بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم (واعنى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلاً فانما يجمع فيها علماء اللغة (واجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمئى على ضلالة) رواه الترمذى وغيره (والشرع ورد بعصمة هذه الأمة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (وفى أى عصر كان) من غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجيته انقراض العصر) بأن يموت أهل على الصحيح لسكوت أهل أدلة الحجة عنه وقيل يشترط لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده . فيرجع عنه وأجيب بأنه لا يجوز الرجوع باجماعهم عليه (فان قلنا ان انقراض العصر شرط يعتبر) فى انقراض الاجماع (قول من ولد فى حياتهم وتفقه وصار من أهل الاجتهاد) ولهم على هذا

القول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) انتهى أدى اجتهادهم ايه (والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم) و كأن يقولوا بجواز شيء أو فعله فيدل فعلهم له على جوازه لعصمتهم كاتقدم (وقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول أو الفعل وسكوت الباقيين عليه) وبسمى ذلك بالاجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد)

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لزيد بن ثابت في الفرائض ليس تقليدا له بل لدليل قام عنده فوافق اجتهاده اجتهاده وهو معنى قول الرازي \* لاسيما وقد نحاها الشافعي \* (قوله اهتديتم) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والالم يكن المقتدى به مهتديا (قوله وأجيب بضعفه) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجتماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خالفه منهم (قوله وأما الأخبار) أي بيانها شرحا وحكما (قوله فالخبر) أي الذي هو مفرد الأخبار واختاره لأن التعريف للحقيقة المدلول عليها بالفرد (قوله ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي ذا صدق وذا كذب أو صادقا وكاذبا (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحدا بعد واحد بفترة ومنه ثم أرسلنا رسلنا تترى (قوله فالتواتر) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد (قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجابا عاذا العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم بنفسه ما يوجب به بواسطة القرائن كخبر ملك أخبر بموت ولده مشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وخروج المخدرات على حالة منكورة غير معتادة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد (قوله وهو أن يرويه الخ) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حاله أن يروى أو ذو أن يروى جماعة ولو فساقا وكفارا وأرقاء واناثا ولو صبيانا يميزين وأقل الجماعة المذكورة خمسة لا أربعة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبر من طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لا شبهة أن ذلك من المتواتر وكأنه بني الأمر على الغالب (قوله فيكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقته الأولى ناشئا عن مشاهدة أو سماع (قوله لاعتنا اجتهدا) أي بجواز الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أو سماع) أي وكأخباره عليه السلام عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله يقدم العالم) أي فليس هذا من المتواتر بجواز الغلط فيه لأنه عن اجتهدا (قوله يوجب العمل) أي بمضمونه وهو الذي لم تبلغ رواته عدد المتواتر واحدا أو أكثر، وشرطه عدالة رواته فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول واما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون واحدا أو اثنين وأيضا كان عليه السلام يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلزموا العمل به (قوله ما اتصل بإسناده) الإسناد في اللغة ضم أحد الشئيين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتيقن، والمتن هو غاية ما ينهي إليه الإسناد من الكلام قال الحاكم المسند مارواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحدا كان أو أكثر من أي محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قال في البيقرية \* ومرسل منه الصحابي سقط \* وسموا الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان معضلا ولذا قال فيها \* والمعضل الساقط منه اثنان \* (قوله فان كان) أي المرسل (قوله غير الصحابة) بأن كان المرسل به غير صحابي (قوله مجردا) أي متصفا بما يخل بعبد الله

فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) لاحتماله لهما من حيث أنه خبر كقولك قام زيد بحمل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارجي لآلئانه . فالأول تكبر الله والثاني كقولك الضدان يجتمعان (والخبر ينقسم إلى آحاد ومتواتر فالتواتر ما يوجب العلم وهو أن يرويه جماعة لا يقسع التواطؤ على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى أن ينتهي إلى الخبر عنه فيكون في الأصل عن مشاهدة أو سماع لاعتنا اجتهدا) كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأخبار عن مجتهد فيه كالأخبار الفلاسفة بقدم العالم (والآحاد) وهو مقابل المتواتر (وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه وينقسم قسمين إلى مرسل ومسند . فالمسند ما اتصل بإسناده) بأن صرح برواته كلهم (والمرسل ما لم يتصل بإسناده) بأن أسقط بعض رواته (فان كان من مراسيل غير الصحابة) رضي الله تعالى عنهم (فليس بحجة) لاحتمال أن يكون الساقط مجردا



(الامراسيل سعيد بن المسيب) من التابعين رضى الله عنه أسقط الصحابي وعزاها للنبي ﷺ فهي حجة (فانها قنشت) أى قنشت عنها (فوجدت مسانيد) (٢٠) أى رواها له (الصحابي) الذى أسقطه عن النبي ﷺ وهو فى الغالب

صهره أبو زوجته أبو هريرة رضى الله عنه أما مراسيل الصحابة بأن يروى صحابي عن صحابي عن النبي ﷺ ثم يسقط الثانى فحجة لأن الصحابة كلهم عدول (والعننة) بأن يقال حدثنا فلان عن فلان الى آخره (فتدخل على الاسناد) أى على حكمه فيكون الحديث المروى بها فى حكم المسند لافى حكم المرسل لاتصال سنده فى الظاهر (واذا قرأ الشيخ) وغيره يسمعه (يجوز للراوى أن يقول حدثنى أو أخبرنى وان قرأ هو على الشيخ فيقول أخبرنى ولا يقول حدثنى) لانه لم يحدثه ومنهم من أجاز حديثى وعليه عرف أهل الحديث لان القصد الاعلام بالرواية عن الشيخ (وان أجازته الشيخ من غير رواية فيقول أجازنى وأخبرنى إجازة \* وأما القياس فهو رد الفرع الى الأصل بعللة تجمعهما فى الحكم) كقياس الأرز على البر فى الرابا بجامع الطعم (وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام الى قياس علة وقياس دلالة

(قوله ابن المسيب) بفتح الياء وكسرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعى وهو من لقي الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي) متعلق برواها أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي الذى رواها له (قوله أبو زوجته) أى لازوج بنته فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة الخ) الحاصل أن المرسل لا يحتج به الا اذا تأكد بقول صحابي أو فتوى أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا عمن يقل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه الشافعى رضى الله عنه وزاد بعضهم القياس وأن ينشر من غير تكبير أو ينضم اليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط الثانى) وهو بواسطة بينه وبين النبي ﷺ (قوله كلهم عدول) أى فلا يبحث عن عدالتهم فى رواية ولاشهاده فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي من تابعي فنادر (قوله والعننة) هى مصدر عنعن الحديث يعننه اذا رواه بلفظ عن فلان أى على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لافى حكم المرسل) من رده وعدم العمل به (قوله فى الظاهر) شرط أن يكون المعنعن غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض المعنعنين ببعضا وفى اشتراط ثبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره يسمعه) أى ولومن وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثنى الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأذن لاسماع فى رواية المسموع أو يمنعه عنها بنحو لا تروعننى أو رجعت عن أخبارك وهو كذلك نعم ان أسند المنع الى نحو خطأ منه فيما حدث به أو شك فيه امتنعت الرواية عنه (قوله وان قرأ هو على الشيخ) أى من كتاب أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرنى) وان لم يقيده بنحو قوله قراءة عليه أو بقرأتى عليه (قوله ولا يقول) أى لا يجوز له اصطلاحا أى لا ينبغي أن يقول حدثنى وقد استشهد بعضهم للفرقة بينهما بأنه لو قال لعبيده من أخبرنى بكذا فهو حر ولانية له فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثنى كذا فإنه لا يعتق الا ان شافهه بالكلام (قوله وان أجازته) ولومع النازلة والاجازة معها أعلى مرتبة من الاجازة المجردة منها وهى أنواع أعلاها اجازة الخاص بنحو أجرت من عاصرتى رواية جميع مردياتى (قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو رد الفرع الى الأصل) أى إلحاقه به وهذا معناه اصطلاحا . وأما لغة فهو تقدير الشئ بأخر ليعلم المساواة بينهما تقول قدمت الثوب بالنراعى أى قدرته به \* وأركانه أربعة الأصل والفرع وحكم الأصل وعلة حكم الأصل (قوله بعللة) أى بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك فى الحكم (قوله تجمعهما) أى الأصل والفرع أى تدل على اجتماعهما فى الحكم المعلوم للأصل (قوله كقياس الأرز الخ) ويقول أيضا النيد حرام كالخمر للأسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أى مقتضية اقتضاء تاما لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أى فى نظر العقل وقوله تخلفه عنها بأن توجد هى فى الفرع ولا يثبت هوله (قوله بأحد النظرين) أى ثبوت الحكم فى أحد النظرين أى الشيتين المتشاركين فى الأوصاف على ثبوته فى النظر الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال المذكور أى المراد

وقياس شبه قياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم ( بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الصرب على به التأيف للوالدين فى التحريم بعللة الايداء (وقياس الدلالة والاستدلال بأحد الظهين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال المبالغ في وجوب الركاة فيه بجامع أنه مال نام و يجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقياس انشبه هو الفرع لمردد بين أصليين فبلحق (٢١) ما أكثرهما شبها) كما في العبد

إذا أئلف فانه مردد في الصمان بين الاسان الحر من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انه مال وهو بالمال أكثر شبها من الحر بدليل انه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاؤه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل) فما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بمناسب للحكم (ومن شرط الأصل أن يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين) ليسكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معالوماتها فلا تنتقض لفظاً ولا معنى) فتنقض لفظاً بأن صدقت الأوصاف المعبر بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى المعمل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كأن يقال في القتل بالمثل ان قتل عمه عسديان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فتنقض ذلك بقتل الوالد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال يجب

به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء نامة لثبوت الحكم للفرع بحيث يقيح عقلاً تخلعه عنها بل تكون بحيث لا يقيح ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استتباع في نظر العقل فيستدفع الفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي وأصعب بینه بخلاف البالغ (قوله اذا أئلف) بالبساء للمفعول أي قتل (قوله من حيث انه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شبها) فألحق بالمال في صمائه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها أرض مقدرة من حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة أكثر شبها (قوله أي أن يجمع بينهما بمناسب) أي لا بد أن تكون علتها مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس النيبذ على الحر بجامع الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنائية (قوله يحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكأن وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق بعلة تجمعهما في الحكم عدم خصوصية ذلك في الشرطية لاحتمال الارادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتاً) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتمازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الانبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الالحاق بواسطتها (قوله في معالوماتها) وهي الأحكام المعاملة بها وانما جاع المعلوم مع اتحادها في نفسه لتعدد تعدد محله (قوله فلا تنتقض) تفريع على الاطراد ، وقوله لفظاً ولا معنى تمييزاً من تحولان على الفاعل والفاعل أن يقول لاحاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظاً للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لواقترن على قوله فلا تنتقض لكفي وكأنه أراد الايضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الانتقاض لفظاً (قوله بالمثل) أي الشيء الثقيل وهو ما يفتل مثله الحجر والخشب (قوله الوالد ولده) أي الأصل وان علا والفرع وان سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف المعبر بها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضاً على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعمل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الركاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الأصل من حيث صحة الالحاق فيه سبب علته (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدون أو وجد هو بدونها في صورة أوصو (قوله بمناسبته) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطاً بينهما واجتماعاً في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبته (قوله وأما الخطر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الأصل فيهما بعد البعثة (قوله فن الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله الاما أباحتها الشريعة) أي دل على ناعتها ويدل على أن راد بالاماحة هما الخواز بالمعنى الشامل للوجوب والتكليف والتكراهة

الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيلزم انتقاض ذلك وجوده في الخواز ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في النفي والاثبات) أي تابعاً لها في ذلك ان وجدت وحد ان تنفي انتفى (وانعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبته (والحكم هو المطلوب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والاباحة فن الناس من يقول ان الأشياء بعد البعثة على الخطر) أي على صفة هي الخطر (الاما أباحتها الشريعة



فإن لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة فيستمسك بالأصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو أن الأصل في الأشياء بعد البعثة أنها على (الإباحة إلا ما حظره الشرع) والصحيح التفصيل وهو أن المضار على التحريم والمنافع على الحل أما قبل البعثة فلا حكم يتعلق بأحد (٢٢) لانقاء الرسول الموصل اليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتاج به كما سيأتي

(أن يستصحب الأصل) أي العدم الأصلي (عند عدم الدليل الشرعي) بأن لم يجده المجتهد بعد البحث الشديد عنه بقصر الطاقة كأن لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الحال أي العدم الأصلي وهو حجة جزئية أما الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في الزمن الثاني لثبوت في الأول فحجة عندنا دون الحنفية فلا زكاة عندما في عشرين دينارا ناقصة تروج رواج الكماله بالاستصحاب (وأما الأدلة فيتقدم الجلي منها على الحنفية) وذلك كإظهار المؤول فيقدم اللفظ في المعنى الحقيقي على معناه المجازي (والموجب للعلم على السوجب للظن) وذلك كالتواتر والآحاد فيعدم الأول الآن يكون عاما فيخص الثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة (والنطق) من كتاب وسنة (على

(قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فالسبب للتأكيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيد وإيضاح لما قبلها (قوله إلا ما حظره الشرع) أي دل على أنه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله أما قبل البعثة) أي تبليغ النبي ﷺ الشريعة إلى الخلق وهو الظاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها إليه (قوله فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المنقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار (قوله الموصل إليه) أي الحكم ويلزم من انتفاء الرسول انتفاء ترتب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذنين أي ولا معذنين حتى نبعث رسولا (قوله وهو حجة جزئية) وفيه أن مبهم حكى الخلاف فيه للشارح وإنما لم يلتفت إليه لأن تعاريفهم تنافيه (قوله المشهور) أي المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق واشتوته في الزمن الأول أي وهو ما قبل ذلك الزمن (قوله تروج الخ) أي بأن يرغب فيها بقيمة الكماله (قوله بالاستصحاب) أي لعدم وجوب الزكاة فيها في عهد ﷺ وسين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الناظر يطلب الآن بحجة ماضية وأما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لثبوت في الثاني فاستصحاب مقلوب كأن يقال في المكيال الموجود الآن كان على عهده ﷺ واستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الأصحاب به إلا في مسألة واحدة تركتها خوف الإطالة (قوله وأما الأدلة) أي ترتبها (قوله فيتقدم الجلي الخ) أي عند اجتماعها وتنافي مدلولاتها (قوله على الحنفية) أي بالنسبة للآخر وان كان جليا في نفسه (قوله والمؤول) أي المحمول على معناه المرجوح من غير دليل (قوله على معناه المجازي) أي وعلى مجموع المعنيين لأنه باعتبار ذلك ما دل عليه دليل انعكس الأمر (قوله من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله بوصيكم الله في أولادكم الخ فإنه تخصص بقوله في الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والنطق) أي وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول الله ﷺ (قوله من كتاب وسنة) أي متواترة أو آحاد (قوله والقياس الجلي) وهو احتمال الفارق فيه ضعيفا كقياس العمياء على العوراء في المنع من النضحية وإن احتمل الفرق بأن العمياء ترشد إلى المرعى الجيد فتسمن والعوراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العور مظنة الهرم لضعفه (قوله وذلك كقياس العلة الخ) يعني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موجبة للحكم ألحق به ولو كان أكثر شبيها بغيره أو كان له نظير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أي يعمل به) أي بأن يعتد (قوله ومن شرط المفتي) أي شرط المحقق له أي الذي لا يكون صالحا للافتاء إلا به (قوله وهو المجتهد) أي المطلق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق (قوله خلافا ومذهبا) هما منصوبان على نزع الخافض والتقدير من مخالف مذهب إمامه ومذهب لامامه (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه (قوله وقواعده الخ) هو بدل مما قبله والمراد أنه عالم بحملة يتمسك من العلم بها من استخراج ما يرد عليه إذ لا يتصور العلم بجميعها

القياس) إلا أن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الجلي على الحنفية) وذلك كقياس العلة لاهما على قياس الشبه (فإن وجد في النطق) من كتاب أو سنة (ما يغير الأول) أي العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق (والا) أي وإن لم يوجد ذلك (فيستصحب الحال) أي العدم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (أن يكون عالما بالفقه أصلا وفرعا خلافا ومذهبا) أي بمسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف

ليذهب الى قول منه ولا يخالفه بان يحدث قولاً آخر لاستلزام اتفاق من قبله بعدم ذهابهم اليه على نفيه (وان يكون كامل الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج اليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال (٢٣) الراوي) للاخبار ليأخذ برواية

المقبول منهم دون المخرج (وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والخبار الواردة فيها) ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه وما ذكره من قوله عارفاً الخ من جهة أدلة الاجتهاد ومنها معرفته بقواعد الأصول وغير ذلك (ومن شرط المستفتى أن يكون من أهل التقليد فيقلد المفتي في الفتيا) فان لم يكن الشخص من أهل التقليد بأن كان من أهل الاجتهاد فليس له أن يستفتى كما قال (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) لممكنه من الاجتهاد (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ) فيما ذكره من الأحكام (يسمى تقليداً، ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذه في ذلك (فان قلنا ان النبي ﷺ كان يقول بالقياس) بأن يجتهد (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليداً) لاحتمال أن يكون عن اجتهاد . وان قلنا انه

لأنها لا تنتهي بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله كامل الآلة) المراد أن تكون آلات الاجتهاد بكاملها حاصله عنده ولا يشترط أن يبلغ في النحو والفقه الدرجة العليا بل يكفي بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج اليه منها في استنباط الأحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع الى أهل الحديث كالامام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة مواقع الاجتماع بحيث يعرف أن ما أدى اليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبشرط التواتر والصحيح والضعيف (قوله ومن شرط المستفتى) أي من يطلب الفتيا من غيره ويسوغ له العمل شيئاً غيره (قوله من أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد (قوله فيقلد المفتي الخ) أي العدل المعلوم أهليته وعدالته أو مظنونهما وكذا غير العدل اذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده فيما يظهر، وحكي في جمع الجوامع قولاً بجواز افتاء المقلد وان لم يقدر على الترجيح لأنه ناقل لما يقضى به عن إمامه وان لم يصح بنقله منه . قل الشارح في شرحه وهذا الواقع في الأعصار المتأخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان قاضياً وان كان غيره أعلم منه وان صاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه لممكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول القائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قبول العامي قول المفتي والقاضي قول الشهود وقبول خبر الواحد وخرج بقوله بلا حجة ما اذا ذكرها للأهل للأخذ منها والافكاحم ذكرها، والمراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الخير من غير أن تعرف دليله (قوله بأن يجتهد) تفسير للمراد من القياس ويؤيده تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب انه لا يخطئ فيه تنزيها لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد (قوله ان هو) أي ما المنطوق له ﷺ الإلحاح فهو يدل على أن جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي والحق أنه ﷺ يجتهد ومعنى الآية حيثئذ وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن إلحاحي يوحى (قوله بذل الوسع) أي المقدور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض أي لأجل الوصول اليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله ان كان كامل الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كهو في ذلك وانما اقتصر المصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلو أسقط قوله ان كان كامل الآلة لكان أولى اه من الحاشية (قوله فأصاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده اليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أجزان) أي نصيبان من الثواب يعلمهما الله كمية وكيفية (قوله واصابته) اعترض بأن الاصابة ليست من صنعه فكيف يثاب عليها، وأجاب السبكي بأنه قد يثاب على ما ليس من صنعه اذا كان من آثار صنعه ثم حوّل أن يكون الأجر الثاني على كونه سنّة يقتدى بها من يتبعه (قوله فله أجر واحد) ولا يتم عليه بسبب خطئه إلا إن قصر في اجتهاده بأن لم يبذل وسعه فلا أجر وهو آثم

لا يجتهد وانما يقول عن وحي وما ينطق عن الهوى إن هو إلحاحي يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاستناده الى الوحي (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد ان كان كامل الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فان اجتهد في الفروع فأصاب فله أجزان) على اجتهاده واصابته (وان اجتهد فيها وأخطأ فله أجر) واحد على اجتهاده وسيأتي دليل ذلك



(قوله ومنهم) أى الأصوليين كالأشعرى والباقلانى (قوله مصيب) وعليه فالظاهر أن له أجراً  
 (قوله الكلامية) أى المنسوبة إلى الفن المسمى بالكلام (قوله أى العقائد) أى المعتقدات أى المطالب  
 اعتقادها (قوله بالتثليث) أى كون الآلهة : ثلاثة الله والمسيح وصرم بشهادة قوله : أنت قلت  
 للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله (قوله النور والظلمة) يعنى أنهما قديمان عندهم وامتزجا  
 فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد فى الآخرة) أى عود الجسم بأن يبعث الله الموتى من  
 القبور ويرد الروح إليها وفى الحديث يحشر الناس عراة غرلا ثم يزداد فى أجساد أهل الجنة لتتوفر  
 عليهم اللذات وفى أجساد أهل النار تغليظاً للعقوبات ، وورد أن سن الكافر كأحد (قوله والملحدين)  
 من اللحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وخلقه) هو بالنصب عطف على صفاته (قوله وغير ذلك)  
 هو بالنصب أيضاً أى وفى نفهم غير ذلك مما أثبتته أصل ككون ارتكاب الكبيرة لا يزيل الإيمان  
 فإن المعتزلة نفوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال  
 الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد فى الفروع مصيباً) بل قد وقد كما علم مما تقدم (قوله  
 وأصاب) أى باجتهاده بأن أداه إلى ما هو الحكم فى الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يؤثر  
 على الحكم أيضاً وعلى قصد الحكم بالحق ، وفى رواية الحاكم إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر  
 وإن أصاب فله عشرة أجور ، ولا منافاة لأن الأخبار بالقليل لا ينفي الكثير والجواز أنه أعلم أولاً  
 بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو أن الأجرين يساويان العشرة (قوله خطأ المجتهد)  
 أى حكم بخطئه وبدأ بشق الخطأ فى بيان وجه الدلالة عكس الواقع فى الحديث اهتماماً به فإنه مثبت  
 للمطلوب بل هو محل النزاع لا غير (قوله رواه الشيخان) أى البخارى ومسلم إلا أن هذا اللفظ  
 ليس لفظ البخارى وإنما لفظ البخارى ما ذكره بقوله إذا اجتهد الحاكم الخ وظاهره أنه لو لم  
 يكن حاكماً لا يحصل له الأجران وليس مراداً حينئذ المراد بالحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله  
 حكم أثبت الحكم \* والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

( يقول الفقير إليه تعالى إبراهيم بن حسن الانبائى خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح  
 بمطبعة الشيخ الوقور مصطفى الباقى الحلبي وأولاده بمصر المحروسة )

سبحان من نزهه عن أن يحيط أحد بشيء من علمه إلا بما شاء \* وقصرت دون الوقوف على  
 حقيقة معانى حكم تنزيله همم الأذكياء \* وأصل على أصل الكائنات \* الخصوص بجوامع  
 الحكم المؤيد بالحجج الواضحات \* سيدنا محمد وآله المغترفين من بحار أنوار سفته \* وأصحابه  
 المستضيئين بمصباح شريعته \* وبعد فقد تم طبع متن الورقات فى أصول الدين لإمام الحرمين  
 ومفتى الثقلين إمام المحققين وقدرة العلماء العاملين ، مدبجاً بشرح المحلى جلال الدين مزداً بحاشية  
 خاتمة المحققين العلامة الشيخ أحمد الدمياطى نور الله أضرحتهم وصب على أجدانهم صيب رحمة آمين  
 وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه الثابت محل ادارتها بمرأى رقم ١٢ بشارع البليطة بجوار الأزهر  
 الشريف وكان تمام طبعها الفائق وتمسيق شكلها الرائق أوائل شهر محرم الحرام افتتاح عام  
 ١٣٤٢ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التعية آمين



(ومنهم من قال كل مجتهد  
 فى الفروع مصيب) بناء  
 على أن حكم الله فى حقه  
 وحق مقلده ما أدى إليه  
 اجتهاده (ولا يجوز أن يقال  
 كل مجتهد فى الأصول  
 الكلامية) أى العقائد  
 (مصيب لأن ذلك يؤدي  
 إلى تصويب أهل الضلالة  
 من النصارى) فى قولهم  
 بالتثليث (والمجوس) فى  
 قولهم بالأصلين للعالم النور  
 والظلمة (والكفار) فى  
 نفهم التوحيد وبعثة  
 الرسل والمعاد فى الآخرة  
 (والملاحدين) فى نفهم  
 صفاته تعالى كالكلام  
 وخلقه أفعال العباد وكونه  
 مرتباً فى الآخرة وغير  
 ذلك (ودليل من قال  
 ليس كل مجتهد فى الفروع  
 مصيباً قوله ﷺ من  
 اجتهد فأصاب فله أجران  
 ومن اجتهد وأخطأ فله  
 أجر واحد ، وجه الدليل  
 أن النسب ﷺ خطأ  
 المجتهد تارة وصوبه  
 أخرى) والحديث رواه  
 الشيخان ولفظ البخارى  
 إذا اجتهد الحاكم حكم  
 فأصاب فله أجران وإذا  
 حكم فأخطأ فله أجر  
 والله أعلم .







349.297:D58hA:c.1

الدمياطي، شهاب الدين احمد بن محمد  
حاشية... على شرح الورقات للمحلي و

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015694



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT



349.297  
D58hA  
C.1